# مستقبل الصناعة في الجزائر على ضوء الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية

***أ.د/ بوشنافة الصادق**

**** أ/ ميموني سمير**

**الملخص:**

يعد القطاع الصناعي الجزائري أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الفاتح من سبتمبر من سنة 2005 ، والتي سوف يكون من أهم نتائجها الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المزمع إقامتها بين الطرفين خلال فترة انتقالية مقدرة باثنتي عشر سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وهذا بالنظر إلى الوضعية الحالية التي يعيشها القطاع سواء من حيث خصائصه أو قدراته التنافسية ، والتي تعد بمثابة مصدر تخوف العديد من المتابعين لملف الصناعة الجزائرية خصوصا وأن نتائج الإجراءات والتدابير المرافقة من برنامجي تأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تكن في نظر الكثيرين في مستوى التطلعات مع اللبس الذي يلوف حاليا حول الإستراتيجية الصناعية المعدة من قبل وزارة الصناعة وترقية الاستثمار.

وانطلاقا مما سبق سنقوم بتسليط الضوء على الآثار المحتملة نتيجة الانضمام إلى هذا الترتيب الإقليمي على قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر بعد دخول الاتفاقية حيز التطبيق.

**الكلمات المفتاحية:** الصناعة، الشراكة الأورومتوسطية، منطقة التبادل الحر، تأهيل المؤسسات.

## Résumé :

Le secteur industriel algérien est le plus touché par l'application de l'accord de partenariat avec l'Union européenne le 1er septembre 2005, dont l'un des résultats les plus importants sera l'adhésion à la zone de libre-échange euro-méditerranéenne qui sera établie entre les deux parties au cours d'une période de transition estimée à 12 ans à compter de la date d'entrée en vigueur de l'accord.

Ceci compte tenu de la situation actuelle que vit le secteur au niveau de ses caractéristiques ou de sa compétitivité, ce qui est une source de préoccupation pour de nombreux adeptes du dossier de l'industrie algérienne, d'autant plus que les résultats des mesures d'accompagnement des programmes de réhabilitation des entreprises industrielles et des petites et moyennes entreprises qui n'étaient pas au niveau des aspirations avec la confusion actuellement sur la stratégie industrielle présentée par le ministère de l'Industrie et de la Promotion des investissements.

Sur ces points, nous soulignerons les implications potentielles de l'adhésion à cet accord régional sur le secteur manufacturier algérien après l'entrée en vigueur de l'accord.

**Mots clés** : Industrie, Partenariat euro-méditerranéen, Zone de libre-échange, Réhabilitation des institutions.

* بوشنافة الصادق، أستاذ التعليم العالي، جامعة المدية saddek_bouchenafa@yahoo.fr

** ميموني سمير، أستاذ مساعد، جامعة المدية mimounisami03@yahoo.fr

**تمهيد:**

منذ سنتين ونصف دخل اتفاق الشراكة الأوروجزائري حيز التنفيذ، ومن أهم ما يهدف إليه في شقه الاقتصادي هو إقامة منطقة للتبادل الحر التي اتفق على أن تكون خاصة بالمنتجات المصنعة التي يتم تحريرها بالكامل وبصفة تدريجية خلال فترة انتقالية مقدرة باثنتي عشر سنة منذ تاريخ دخول اتفاق حيز التطبيق وهو ما يعني فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات المصنعة الأوروبية التي تمتاز بقدرتها التنافسية العالية في الأسواق العالمية في آفاق 2017.

وهو ما فتح باب النقاش واسعا بين الأطراف المعنية والذين يتفقون على صعوبة وجدية المرحلة القادمة المقبل عليها القطاع وأن آثار الانضمام ستكون سلبية ، وهذا نظرا للوضعية الحالية الصعبة التي يوجد فيها القطاع العمومي كما تبينه مختلف مؤشرات الأداء الخاصة به ، باعتبار أنه يشتمل على مؤسسات عمومية تمثل نسبة 80% من النسيج الصناعي، في حين 20 % الباقية تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص [1] علاوة على أن متوسط مساهمته في القيمة المضافة خلال الفترة 2002-2005 قدر بـ 64 %في حين كان نصيب القطاع الصناعي الخاص لا يتجاوز خلال تلك الفترة 36 %.[2]

حيث نلاحظ أن معدلات الإنتاج الصناعي الخاص بالصناعات التحويلية *Industries (manufacturières)* منذ سنة 1990 حتى سنة 2006 كانت كلها سلبية حيث قدرت سنة 2006 مثلا 2,2 % و 2,4 % سنة 2005 و3,9% سنة 2003[3] ، إضافة إلى تواجد اغلب المؤسسات العمومية الصناعية في وضعية صعبة بفعل المشاكل التي تعاني منها والتي تراكمت لسنوات عدة وهذا بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية ( تطهير مالي ، إعادة هيكلة ... ) كالمشاكل المالية ، قدم أنماط التسيير ، عدم كفاءة الموارد البشرية ، تراكم المخزون ، مكشوف بنكي مرتفع بلغ في سنة 2002لوحدها ما مقدراه 72 مليار دج، عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الوطنية من المنتجات المصنعة وسلع التجهيز والتبعية الشبه كاملة إلى الخارج في أغلب المنتجات المصنعة وسلع التجهيز.

وهو يحتم على مختلف الأطراف من سلطات وهيئات ومؤسسات اتخاذ التدابير المرافقة الكفيلة بتلافي أو على الأقل التقليل من حدة الانضمام إلى منطقة التبادل الحر خصوصا ومن أن تجربة برنامج تأهيل المؤسسات الذي شرع في تنفيذه منذ سنة 2001 تحت إشراف وزارة الصناعة لم يحقق الأهداف المرجوة المتمثلة أساسا في تقوية تنافسية المؤسسات المحلية في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة الدولية مقارنة بما حققه الجار التونسي على سبيل المثال.

وبالرغم من أن هناك من يرى بعدم إمكانية تقييم الآثار الفعلية لهذا الاتفاق على الصناعة التحويلية الجزائرية باعتبار من جهة أن فترة دخوله حيز التنفيذ تعد نوعا ما صغيرة وكذا غياب المعطيات والدراسات الخاصة بالموضوع أو إخفائها في وجه الباحثين بدواعي مختلفة من جهة أخرى. إلا أننا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الموضوع ولو ببعض الأفكار الأولية من خلال الإجابة على التساؤل التالي: **ما هي الآثار المحتملة نتيجة الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على الصناعة التحويلية الجزائرية في ظل وضعيتها الحالية؟**

والتي تكون الإجابة عليه من خلال تطرقنا إلى المحاور التالية:

- موقع الصناعة في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- الوضعية الحالية لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر.
- آثار الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على الصناعة التحويلية الجزائرية.

- الإجراءات المرافقة الخاصة بالصناعة: بين التأخر في تنفيذ برامج التأهيل ووضع إستراتيجية صناعية جديدة.

## أولا: موقع الصناعة في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

### 1- الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أهم ما يميز اتفاق الشراكة الأوروجزائري عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، أنها تشمل جميع الجوانب سواء كانت: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة، فهي ترتكز حول أربع أسس رئيسية وهي:

- إقامة حوار سياسي مستمر بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية ومسائل الاستقرار والسلام في المنطقة الأورومتوسطية.
- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد والإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.
- التعاون الاقتصادي، المالي، الاجتماعي والثقافي.
- وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئات مشتركان بين الطرفين لهما مسؤولية وضع آليات أو ميكانيزمات تنفيذ هذه الاتفاقية هما: مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء)، والذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين. ولجنة الشراكة وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.

لا تختلف اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي فهي متشابهة الى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة والمتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك، فلا غرابة في كون الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقية غير مختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات وبالتالي فهو يشتمل على النقاط التالية:

- إقامة منطقة للتبادل الحربين الطرفين في آفاق 2017 والتي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية، والخاصة بالمنتجات المصنعة. مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية (GATS) عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.
- إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجلات الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها دعم التنمية في الجزائر، وكذا التعاون المالي في إطار برنامج MEDA الذي غطى الفترة 1995-2006 والذي عوض ببرنامج مالي جديد في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار *(la Politique européenne de voisinage)* ابتدأ من سنة 2007 حتى سنة 2013 هو الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEPVوالقروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

### 2- موقع الصناعة في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية:

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال الفترة تقدر بـ 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى أخر إلغاء جميع

الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين أي بمعنى أنها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق بين الطرفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة كما هي مبينة في الباب الثاني من نص الاتفاقية.

فبالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفائها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ، ويستثنى من هذا قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة وتحظى بمعاملة خاصة والواردة في الملحق رقم1 والتي من بينها السلع النسيجية والملابس. في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق لثلاث قوائم الثلاث كما هي مبينة في الجدول التالي:

**الجدول رقم1 : رزنامة تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية ( التفكيك التعريفي) في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**

| سنوات المرحلة الانتقالية | السنوات | القائمة الأولى (الملحق رقم 2) | القائمة الثانية ( الملحق رقم 3) | القائمة الثالثة (خارج الملحقين رقم 2و3 ) |
|---|---|---|---|---|
| | | عدد بنودها التعريفية :2076 | عدد بنودها التعريفية : 1089 | عدد بنودها التعريفية : 1964 |
| | | النص المرجعي في الاتفاق:المادة 9 الفقرة رقم 1 | النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة رقم 2 | النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة رقم 3 |
| * 0 | 2005 | %100 | - | - |
| 1 | 2006 | %0 | - | - |
| 2 | 2007 | %0 | %20 | % 10 |
| 3 | 2008 | %0 | %10 | % 10 |
| 4 | 2009 | %0 | %10 | % 10 |
| 5 | 2010 | %0 | %20 | % 10 |
| 6 | 2011 | %0 | %20 | % 10 |
| 7 | 2012 | %0 | %20 | % 10 |
| 8 | 2013 | %0 | %0 | % 10 |
| 9 | 2014 | %0 | %0 | % 10 |
| 10 | 2015 | %0 | %0 | % 15 |
| 11 | 2016 | %0 | %0 | % 5 |
| 12 | 2017 | %0 | %0 | %0 |
| في سنة 2017 يتم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين | | | | |

* سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الاتفاقية.( 1 سبتمبر سنة 2005).

**المصدر :** من إعداد الباحثين بناءا على :

- KHELADI Mokhtar(2007), *L'Accord d'association Algérie-UE : un bilan-critique*, communication au Colloque international organisé par La Commission Economique pour l'Afrique des Nations-Unies (UNECA) et le GATE UMR 5824 du CNRS, Université Lumière Lyon 2, le 19-20 octobre 2007 ,Rabat, p3.

## ثانيا: واقع الصناعة في الجزائر – تحليل الوضعية الحالية وأهم مشاكل القطاع–

### 1– وضعية القطاع الصناعي الجزائري من خلال مؤشرات الأداء

لا يزال القطاع الصناعي العمومي الجزائري يعاني من أزمة هيكلية حيث تدل النتائج المسجلة من قبله والوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها جل المؤسسات الصناعية على استمرار التراجع الذي يعرفه القطاع منذ تسعينيات القرن الماضي، كما توضحه الإحصائيات الخاصة به والصادرة عن كل من وزارة الصناعة والديوان

الوطني للإحصائيات، وهذا بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي مسته منذ سنوات الثمانينات من إعادة هيكلة وتطهير مالي حيث قدر إجمالي عمليات التطهير المالي خلال الفترة 1991-2001 لوحدها بأكثر من 1200 مليار دج أو ما يعادل 17 مليار دولار و هو ما يكفي لإنجاز نسيج صناعي جديد.[4] ليرتفع حسب الاقتصادي عبد الرحمان مبتول إلى 36 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1991-2005 ثم 40 مليار دولار خلال الفترة 1991-2007. [5]

فهو يمتاز بضعف القاعدة الإنتاجية والهيكلية وانخفاض درجة التشابك والترابط بين مختلف الأنشطة الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث يتبين بأن قطاع الصناعة التحويلية لا يزال دوره هامشيا في الاقتصاد الوطني وهذا بالرغم القطاع الصناعي ككل –بما فيه قطاع المحروقات- يساهم بأكثر من 45 % من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي إلى أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الصناعات الاستخراجية (المحروقات ، قطاع المناجم...)، في حين أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية فهي لم تتجاوز نسبة 8 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2006 ، حيث قدرت سنة 2005 بـ 400,6 مليار دج (6,1 % من الناتج المحلي الإجمالي ) و 42 مليار دج سنة 2006 (6,3 % من الناتج المحلي الإجمالي)[6].

مع التذكير بأن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة للقطاع قد عرفت في السنوات الأخيرة انخفاض متواصل مع بحيث انخفضت من74 % سنة 1989 إلى 66% سنة 2001 ثم 63,9 % سنة 2004 بفعل توسع القطاع الخاص الذي بعدما كانت نسبة مساهمته في القيمة المضافة للقطاع لا تتجاوز26 % سنة 1989 ارتفعت سنة 2004 لتصل الى 36,1 %. وقدر إجمالي اليد العاملة في القطاع (الصناعات التحويلية) سنة 2005 بحوالي 158852 عامل بعدما كانت نقدر سنة 1994 بـ 424.200 عامل سنة 1994 بمعنى أنها عرفت انخفاضا بنسبة 62,55 % خلال الفترة 1994-2005. [7] لأسباب مرتبطة بتسريح العمال و الإحالات على التقاعد المسبق نتيجة لحل وخصخصة العديد من المؤسسات الوطنية والمحلية ***(EPE EPL) et*** حيث قدر عدد المسرحين في القطاع العام بأكثر من 384321 عامل بين سنتي 1996و1998 معظمهم أعوان التنفيذ ***(Agents d'exécution)*** بنسبة 73 % و18,5 % أعوان التحكم ***(Agents de maîtrise)*** و 7,7 % إطارات ***(cadres)*** .[8]

الحديث عن القيمة المضافة للقطاع الصناعي واليد العاملة فيه ، يقودنا إلى النتائج المسجلة من قبله في السنوات الأخيرة أين نلاحظ أن النسبة الإجمالية لنمو إنتاج القطاع جد متواضعة لم يتعدى متوسطها خلال الفترة 2001-2004 نسبة 0,7 % ، إذ قدرت في سنتي 2002 و2003 بـ 1,1 % لتنخفض في سنة 2004 إلى 0,4 % ثم3 ,0-% سنة 2006.[9] فهذا التباطؤ في ديناميكية النمو يميز على الخصوص تطور قطاع الصناعات المصنعة و تبقى كفاءة الأداء سلبية خلال السنوات الأخيرة كما هو موضح في المنحنى المبين لواقع الإنتاج الصناعي خلال الفترة الممتدة من سنة 1996حتى سنة 2006.

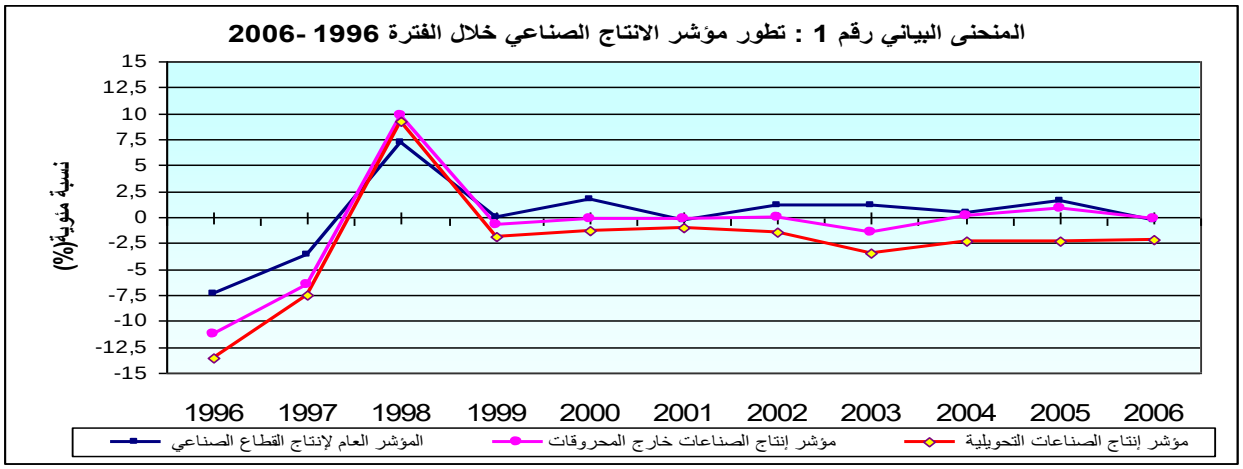


المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في :

- ONS (2006), *L'Activité Industrielle 1995-2004*, Op.Cit , p27.
- BANQUE D'ALGERIE (2007), Op.cit, tableau 4 du l'annexe, p161.

وبخصوص نسب نمو مختلف فروع القطاع الصناعي، نجد أنه باستثناء القطاعات الصناعية التي استفادت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تبعات ارتفاع أسعار المحروقات والمواد المنجمية ( قطاعات المناجم ، المحروقات ، الطاقة والمياه)، فإن باقي الفروع والمتعلقة بالصناعات التحويلية قد (الخشب والفلين ، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية ، مواد البناء، الصناعات الجلدية والصناعات النسيجية) سجلت كلها تقريبا خلال الفترة المدروسة معدلات نمو سالبة باستثناء قطاع ص.ح.م.م.ك.إ (ISMME) الذي سجل معدلات نمو ايجابية كان مصدرها بالدرجة الأولى الصناعات المرتبطة بالحديد والصلب في الوقت الذي سجلت فيه باقي الصناعات مثل الصناعات الميكانيكية معدلات نمو سالبة .

## 2- المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر

يمكن تفسير هذه الوضعية المتردية للقطاع الصناعي من خلال المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنين بالرغم من محاولات الإصلاح العديدة التي سمت القطاع، والتي يمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

- الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية ، حيث من بين 1112 مؤسسة عمومية مراد خوصصتها في نهاية سنة 2003 نجد 731مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبرى (*Totalement déstructurées*)والتي تظهر من خلال الديون المتراكمة على هذه المؤسسات والمقدرة حسب الإحصائيات الصادرة في مارس سنة2003 بحوالي 1200 مليار دج من بينها 1090 مليار دج ديون قصيرة الأجل وكانت نتيجة الاستغلال لها(*résultat d'exploitation*) سالبة مقدرة بـ 27 مليار دج خلال نفس السنة، واحتياج للرأسمال العامل (*Besoin en fonds de roulement-BFR-*) مقدر بـ 136 مليار دج وهو ما يعادل 1,7 مليار دولار أمريكي . أما في سنة 2005 فقد ارتفعت هذه الديون إلى 1321,95 مليار دج وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي أكثر من 77 % منها ديون قصيرة أجل.[10]وتظهر الوضعية المزرية لمؤسسات القطاع الصناعي العمومي من خلال تزايد عمليات السحب على المكشوف البنكي(*Découvert Bancaire*) والذي عرف ارتفاعا من18مليار دج خلال سنة 1998 إلى 72 مليار دج سنة 2002 ثم 52 مليار دج سنة 2003 ثم 64,8 مليار دج سنة 2004[11] وهذا بالرغم من المبالغ المالية الضخمة التي تم صرفها من قبل الدولة في عمليات إعادة هيكلة هذه المؤسسات وتطهيرها ماليا كما قلنا سابقا.

- قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج التي تستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى سنوات السبعينات والثمانينات (أكثر من 20سنة)، علاوة على قدم التكنولوجيا المستخدمة وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات علاوة على الوضعية المالية لهذه المؤسسات التي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها أن تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.
- الضعف الشديد في الارتباط بين مؤسسات البحث العلمي ممثلة في مخابر ومراكز البحث المتخصصة والجامعات ومراكز التدريب الفني والمهني ومراكز الاستشارات، وبين الوحدات الإنتاجية للقطاع الصناعي بتكنولوجياتها المتاحة من جهة وبين النظام التعليمي ككل

والتنمية الاقتصادية بشكل عام من جهة ثانية، وبالتالي انعدام أثر هذه المؤسسات في استيعاب التكنولوجيا وتطويرها، والذي يرجع إلى ضعف هذه المؤسسات ومحدوديتها وعدم الاهتمام برفع مستوياتها بما يلبي حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.[12]

- الحيازة على مخزون كبير من المنتجات التامة الصنع وهذا بسبب عدم القدرة على تسويقها حتى على مستوى الأسواق المحلية نظرا لعدم جودتها وكذا عدم وجود حافز لتطوير المنتجات و خلق آليات تسويقية تسعى إلى فتح أسواق جديدة ذات الصلة بأسواق المنافسة في العالم، فثقافة الجودة لم تدخل في قاموس المؤسسة الجزائرية إلا في السنوات الأخيرة مما جعل منتجات معظم المؤسسات لا تتوفر فيها شروط الجودة والنوعية فهي جد متأخرة مقارنة بمثيلاتها التونسية على سبيل المثال ، ففي خلال الفترة 2000 -2005 لم يتعدى عدد المؤسسات العمومية أو الخاصة الحاصلة على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO 178 مؤسسة بمعدل 35,5 مؤسسة سنويا.[13]
- بالإضافة إلى ضعف كفاءة الموارد البشرية ومحدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير. وبالتالي نجد أداءها يمتاز عموما بكونه عاملا مثبطا لتنافسية المؤسسة ويعود هذا لأسباب عدة من بينها : [14]

✓ اختيار العاملين بما فيهم الموجودين في أعلى هرم المؤسسات الاقتصادية لا يتم على أساس الكفاءة ولا على أساس التوافق بين المنصب واختصاص الشخص المرشح له، وإنما على أساس المحسوبية والانتماء الفكري والجهوي مع انعدام التفكير الاستراتيجي لدى هؤلاء وعدم قدرة أغلبيتهم على التنبؤ واتخاذ القرارات السليمة، أما لأن الوظائف التي يشغلونها بعيدة عن تخصصهم أو لأن تعيينهم في مناصبهم خضع لمعايير غير الكفاءة. وكذا سيادة المصلحة الشخصية لديهم على حساب المصلحة العامة واستغلالهم لمراكزهم الوظيفية بتصرفهم وكأن المؤسسة ملكية شخصية. علاوة على أن اتسام الإدارة بالتعسف في استخدام سلطاتها وعدم تطبيق مبدأ العدالة في ترقية العمال أو توزيع المكافآت.

✓ نقص خبرة لدى العملين وضعف مستواهم التعليمي أو عدم توافقه مع احتياجات المؤسسة لأن التوظيف في الأصل و في الكثير من الحالات لم يخضع للمعايير الموضوعية وإنما للمعايير الذاتية، كما أن إعادة التأهيل والتدريب إن وجدت تخضع لنفس المقاييس، إضافة إلى عامل الإهمال واللامبالاة الذي ميز سلوك الكثير من الموظفين والعمال في المؤسسات العمومية وضعف إنتاجيتهم نظرا لعلمهم المسبق بتقاضي أجورهم في آخر الشهر بغض النظر عن المجهود الذي قاموا به، كما أن هناك عوامل أخرى متعلقة بعدم الاطمئنان الذي يسود في نفسية العديد من العمال لأن مستقبلهم مرهون برضا رؤسائهم.

✓ عدم الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، إذ نلاحظ أن القطاع لا يشتغل إلا بنصف قدراته حيث قدرت سنة 2004 بـ 50 % و 48 % سنة 2001 بعدما كانت تقدر سنة 1988 بـ 1, 65 %، أما فيما يتعلق بمعدل استغلال القدرات الإنتاجية للصناعة التحويلية فهي لم تتعدى خلال الفترة 2001-2004 نسبة 46 % حيث يظهر الضعف في أغلب فروع هذه الصناعة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الجلدية (12,6 %)، الخشب والفلين والورق (21 %) والصناعات النسيجية ( 31,77 % ) كما هو مبين في الجدول التالي .

**الجدول رقم3 : تطور معدل استعمال قدرات الإنتاج (T.U.C) للقطاع الصناعي وفروعه خلال الفترة 2001-2005**

الوحدة : نسبة مئوية (%)

| فروع القطاع الصناعي | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| المناجم والمقالع | 51,6 | 55,3 | 56,2 | 55,5 | 62,5 |
| ص.ح.م.م.ك.إ (ISMME) | 35,5 | 43,3 | 49,4 | 50,1 | 44,8 |
| صناعات الخشب والفلين والورق | 25,4 | 19,2 | 18,7 | 20,7 | 17,3 |
| الصناعات الجلدية | 14,7 | 12,1 | 10,7 | 12,9 | 10,4 |
| مواد البناء/الزجاج | 64,2 | 69,0 | 64,5 | 70,1 | 72,1 |
| الصناعات الغذائية | 54,0 | 55,3 | 44,2 | 39,3 | 38,2 |
| الصناعات النسيجية | 28,6 | 34,5 | 34,3 | 29,7 | 27,5 |
| الكيمياء – الصيدلة- الأسمدة | 54,4 | 46,4 | 38,0 | 38,5 | 44,7 |
| **القطاع الصناعي بما فيه المحروقات** | **48,0** | **51,0** | **50,5** | **50,0** | **49,5** |
| **الصناعات المصنعة** | **43,6** | **46,4** | **45,3** | **45,8** | **44,6** |

ص.ح.م.م.ك.إ : الصناعات الحديدية والصلب، التعدين، والميكانيكية والكهربائية والالكترونية.

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في :

- ONS(2006), *L'Activité Industrielle 1995-2005*, Op.Cit , pp3-4.

ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل سبق ذكر البعض منها على غرار قدم وسائل الإنتاج وعدم تجديدها بالنظر إلى قلة الاستثمارات التي عرفها القطاع وهذا بالنظر إلى المشاكل المالية العويصة التي تعاني منها جل المؤسسات الصناعية ، مع التذكير بأن أكثر من 79% من معدات الإنتاج تكن في أغلب الأحيان في حالة عطب خلال فترة من فترات الاستغلال.

- المشاكل المرتبطة بالمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، فبالإضافة إلى مشكل العقار، نجد أن أغلب المناطق الصناعية ومناطق النشاط تعاني من عدة صعوبات تؤثر بشكل سلبي على مستوى السير العادي لها من بينها: [15]
- ضعف و قلة الإمكانيات الموضوعة تحت تصرف المؤسسات العمومية المكلفة بتسيير هذه المناطق*(EGZI)*، إذ يوجد الكثير من هذه المؤسسات في وضعية جد صعبة.
- ضعف كفاءة بعض المسيرين لهذه المناطق ونقص خبرتهم، حيث أن الإطارات التي كلفت بتسيير المناطق الصناعية لا تتوفر فيها دائما شروط القيام بهذه المهام.
- المشاكل المالية التي تعرفها مجمل المؤسسات التي تنشط في هذه المناطق، مما جعلها في وضعية توقف عن دفع المستحقات المترتبة عليها تجاه المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية مما يؤثر بطبيعة الحال على الوضعية المالية لهذه المؤسسات المكلفة بتسيير هاته المناطق.

- إضافة إلى ضعف الهياكل القاعدية وتدهور حالتها: تدهور شبكة الطرقات، قنوات المياه، الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي...، مما يعرقل السير العادي للمؤسسات، كما أن النشاطات الخاصة بالصيانة والإصلاح لهذه الهياكل غير مضمونة بصفة عادية.

**ثالثا : اثر الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي**

قبل الانتقال إلى تحليل – ولو بشكل مختصر- للآثار المحتملة نتيجة الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي، يتعين التفريق هنا بين حالتين: الأولى متعلقة بأثر منطقة التبادل الحر على الصناعة التحويلية القائمة في الوقت الراهن في حين أن الثانية فهي مرتبطة بأثرها على مقدرة القطاع الصناعي في المستقبل على إقامة صناعات تحويلية غير موجود في الزمن الراهن. [16]

ونود هنا أن نقدم هذا التحليل بمقولة وهي أن إقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة أوروبية موحدة اقتصاديا ومتقدمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبلد متوسطي مثل الجزائر أقل تقدما بالرغم من المؤشرات الماكرواقتصادية المحققة في السنوات الأخيرة خصوصا على مستوى التوازنات المالية الكبرى (فائض في احتياطي الصرف، الدفع المسبق للديون،...) والتي تبقى هشة باعتبار أنه مرتبطة بالدرجة الأولى بسعر برميل النقط الذي لا تملك فيه الجزائر أية يد في تحديده على مستوى الأسواق العالمية سوف يكون حتما في صالح الطرف الأوروبي وهذا إذا نظرنا إلى حجم التبادل التجاري الخاص بالمتوجات المصنعة بين الطرفين .

فالصناعة الجزائرية المتميزة بكثافة في رأس المال، وباندماج عمودي وتبعية كبيرة للمدخلات المستوردة والضرورية للدورة الإنتاجية[17]،خصوصا وأن القاعدة الصناعية التي تمت إقامتها في الجزائر اعتمدت على غرار معظم الدول النامية على إستراتيجية التصنيع الهادفة إلى إحلال أو تعويض الواردات، حيث استفادت من المزايا النسبية لها في مجالات معينة أهمها: توفر اليد العاملة الرخيصة، توفر مصادر رخيصة للطاقة، توفر المواد الأولية الزراعية وغير الزراعية وتوفر مصادر التمويل [18].

فهذه السياسة تجعل الصناعات الوطنية معتمدة ولفترة طويلة على الدعم المباشر والغير مباشر من الأجهزة الحكومية وبالتالي اعتماد المنشآت الصناعية في نجاحها على الحماية الحكومية بدلا من اعتمادها على تطوير المكفآت الذاتية وسقوطها بطبيعة الحال في فخ تعويض الاستيراد ***(Import Substitution Trap)***حيث تصبح معتمدة بشكل مزمن على المستلزمات المستوردة،[19] كما هو الحال بالنسبة للصناعة الجزائرية. فالجزائر التي بلغ إجمالي وارداتها سنة 2007 حوالي27,439 مليار دولار أمريكي كان نصيب السلع الموجهة للجهاز الإنتاجي قرابة 8,508مليار دولار أمريكي و10,096 مليار دولار أمريكي من سلع التجهيز وهو ما يعادل31% و 36,78 % من إجمالي الواردات على التوالي[20]. فالاتحاد الأوروبي الذي يعد أول متعامل تجاري للجزائر كما تؤكده كثافة معاملاتها التجارية معه مقارنة بتعاملها التجاري مع باقي العالم، حيث نلاحظ أن أكثر من 50 % من التبادل التجاري( الصادرات + الواردات) يتم معه ، مع العلم أن التبادل التجاري الاوروجزائري هو في صالح الطرف الجزائر من حيث رصيد الميزان التجاري بين الطرفين حيث بلغ5,527 مليار دولار 8,216 مليار دولار أمريكي سنة 2004 ليرتفع إلى 32,843 مليار دولار أمريكي سنة2006 ثم 32,079 مليار دولار أمريكي سنة2007 كما هو مبين في الجدول التالي.

**الجدول رقم 4 :بنية التبادلات التجارية الخارجية للجزائر وهيكلها السلعي خلال الفترة 2004 –2007**

| | 2004 | | 2005 | | 2006 | | 2007 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات |
| **المجموع** (مليار دولار أمريكي) | 32,083 | 18,308 | 46,001 | 20,357 | 54,456 | 21,613 | 59,518 | 27,439 |
| نصيب الاتحاد الأوروبي منها (مليار دولار أمريكي) | 18,325 | 10,109 | 25,593 | 11,219 | 28,750 | 11,729 | 29,027 | 14,212 |
| | %57,78 | % 55,55 | % 55,64 | % 55,11 | % 52,64 | % 54,67 | % 48,77 | 51,79 |

| الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سنة 2004 (حسب التصنيف القياسي للتجارة الدولية CTCI) | | |
|---|---|---|
| | القيمة (مليار دولار أمريكي) | النسبة(%) |
| الأغذية والمشروبات والتبغ ( CTCI 0 +1 ) | 1,981 | 19,6 |
| مواد خام (CTCI 2+4) | 0,465 | 4,6 |
| وقود معدني، مواد تشحيم، وما يتصل بها (CTCI 3 ) | 0,090 | 0,9 |
| منتجات صناعية(CTCI 5+6+7+8 ) | 7,07 | 70,7 |
| منتجات أخرى | 0,293 | 2,9 |

| الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2004(حسب التصنيف القياسي للتجارة الدولية CTCI) | | |
|---|---|---|
| | القيمة (مليار دولار أمريكي) | النسبة(%) |
| الأغذية والمشروبات والتبغ (CTCI 0 +1 ) | 0,036 | 0,2 |
| مواد خام (CTCI 2+4) | 0,073 | 0,4 |
| وقود معدني، مواد تشحيم، وما يتصل بها (CTCI 3 ) | 17,995 | 98,2 |
| منتجات صناعية(CTCI 5+6+7+8 ) | 0,221 | 1,2 |
| منتجات أخرى | 0 | 0 |

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على:

- إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية CNIS حول التجارة الخارجية الجزائرية لسنتي 2005 و2007.
- Eurostrat (2007),*Les 10 pays partenaires méditerranéens et l'Union Européenne:Des liens commerciaux croissants* , Série Statistiques en bref -Commerce extérieur N°70/2007, L'Office des publications officielles des Communautés européennes, Luxembourg, p5.

ويعود سبب هذا الفائض في الميزان التجاري إلى ارتفاع مدا خيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى أوروبا والتي تثمل أكثر من98 % من إجمالي الصادرات إلى دول الاتحاد وهذا بفعل ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة. فأهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية تهيمن عليها الصادرات الهيدروكربونية، في حين أن حصة باقي السلع فهي هامشية لا تتجاوز نسبة 5 % من اجمالي الصادرات. أما فيما يتعلق بالواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فنلاحظ من خلال هيكلها السلعي، أن 70% من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ونصف مصنعة ثم تليها المنتجات الغذائية بنسبة 19,6 % .

وبما أن التجارة الخارجية لدولة ما تعتبر المرأة العاكسة لوضعية وطبيعة اقتصادها ومدى قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، نجد أن الجزائر من خلال الهيكل السلعي لصادراتها وواردتها من الاتحاد الأوروبي يبين مدى هشاشة اقتصادها المرتبط بقطاع المحروقات وضعف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الصناعة والتبعية الكبيرة المعبر عنها عن طريق الواردات الكبيرة من سلع التجهيز ومختلف المنتجات المصنعة. وبالموازاة مع ذلك نجد أن صادرات القطاع الصناعي ككل خارج المحروقات ضعيفة جدا ولا يمكن الاعتماد عليها كمصدر لتمول الاقتصاد، بل لتمويل القطاع لوحده وهو ما يدل على قصور القطاع. وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول أثر الدخول إلى منطقة التبادل الحر ابتدأ من سنة 2017 على القطاع الصناعي تتعلق أساسا بـ :[21]

- مدى قدرة القطاع على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة.
- مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية.

فالسلطات التي ترى بأن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سيؤدى إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التي تمتلك مقومات النجاح على المدى البعيد بالنظر من جهة إلى زيادة حدة المنافسة على مستوى الأسواق

الداخلية بين السلع المحلية والسلع المستوردة مما سيرغم هذه الأخيرة و التي كانت محمية لعدة عقود إلى ضرورة التكيف مع الواقع الجديد من خلال احترام المعايير الدولية في مجال السعر و الجودة ، و البحث عن سبل تقليص التكلفة الإنتاجية.[22] ومن جهة أخرى إلى كون الاتفاق سيسمح للجزائر بالحصول على دعم وتعاون اقتصادي اكبر في شتى المجالات بما فيه التعاون الصناعي من قبل الاتحاد الأوروبي ، إلا أن احتمالات دخول أكبر لرؤوس الأموال الأوروبية إلى البلاد وإمكانية إقامة المؤسسات الجزائرية لشراكات مع مثيلاتها الأوروبية مما يسمح لها بتطوير نشاطها الاستفادة من المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الاختراع و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية تبقى غير مضمونة الحدوث خصوصا إذا نظرنا إلى حجم التعاون الأوروجزائري منذ سنة 1995 إلى غاية يومنا على المستويات التالية :

- **فبالنسبة لتدفقات الاستثمار الأوروبي إلى الجزائر:**

بالرغم من بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني وسعي السلطات على تشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي من خلال وضع الأطر القانونية المشجعة له ( القانون رقم93-12 المتعلق بترقية الاستثمار لسنة 1993 و المعدل بالأمر رقم 1-03 المؤرخ في 20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار) والمتضمنة لعدة حوافز وامتيازات (جبائية ، جمركية ، محاولة تبسيط الإجراءات الإدارية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...)، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين المحليين أو الأجانب الذين لا يزالوا يواجهون عدة عراقيل تحول من دون تجسيد مشاريعهم على ارض الواقع. حيث بالرغم من تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية بما فيها الأوروبية التي تلقتها الجزائر إذ ارتفعت من 260مليون دولار أمريكي سنة 1997إلى634 مليون دولار أمريكي سنة2003 ثم 882 مليون دولار أمريكي سنة 2004 ثم081 1 مليون دولار أمريكي سنة 2005.[23] إلا أنها تبقى دون مستوى التطلعات إذا ما قارنها بحجم ما يتلقاه بعض الشركاء المتوسطين الآخرين على غرار المغرب الذي تلقى سنة 2005 أكثر من 2929 مليون دولار أمريكي. وعليه يمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل لا تزال تعيق تدفقه إلى الجزائر وهي:

- **عوائق مرتبطة بالمستثمرين الأوروبيين:** فتحت فرضية البحث عن المصادر أو موارد الأصول نجد أن الجزائر يحبذ فيها الاستثمار في قطاعات الطاقة أو في بعض قطاعات الخدمات والأشغال العمومية في حين أن باقي القطاعات تعاني من ضعف الإقبال على الاستثمار فيها.
- **عوائق مرتبطة بمناخ الاستثمار في الجزائر :** حيث تبرز أهم العراقيل حسب دراسة أجريت من قبل المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ***(CENEAP)*** والممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ***(PNUD)*** والبنك العالمي سنة 2000 حول مناخ الاستثمار في الجزائر بأخذها عينة من المستثمرين[24] في : [25] – صعوبة الحصول على التمويل من قبل البنوك وارتفاع تكليفه (28,8 %)- منافسة القطاع الموازي ***(Compétition de l'informel)*** (28,2 % ) – مشكل الحصول على العقار (12,1 % ) – تقلب سياسة الاقتصادية للبلاد ***(Incertitude de la politique économiques)*** (7,1 % )- و ظاهرة الرشوة والعراقيل الإدارية ( 6,3 %).

فإذا أخذنا على سبيل المثال أحد العراقيل السالفة الذكر وهو الإجراءات الإدارية المعقدة نلاحظ بأنه تكاد تتشابه المعطيات المتعلقة بثقل الإجراءات الإدارية الصادرة عن تقارير مختلف الهيئات الدولية منذ خمس سنوات ، ومثال ذلك التقرير الخاص بممارسة الأعمال لسنة 2008 الصادر عن البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة

التمويل الدولية IFCوالذي يدرج الجزائر في المرتبة 125 من أصل 178 دولة من حيث تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال إذ يبين أن أي مستثمر في الجزائر يتعين عليه المرور عبر 14 مرحلة لمدة تقارب الشهر ( 24 يوم) للشروع في تجسيد أي مشروع ، ثم المرور عبر 22 مرحلة لمدة 240 يوم للحصول على التراخيص لإنشاء المؤسسة والشروع في العمل، و14 مرحلة بـ 51 يوم لتسجيل الملكية في حين أن الوقت الذي تستغرقه المؤسسة في إعلان إفلاسها وحلها النهائي مع تسوية كامل الإجراءات المترتبة عن هذه الحالة فهو مقدر بـ 2,5 سنوات.[26]

**– أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي والمالي:**

تهدف اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في شقها الخاص بالتعاون الاقتصادي كما قلنا سابقا إلى دعم جميع المشاريع والنشاطات التي من شانها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وبالتالي فهو يمس كافة المجالات وهي كما وردت في الباب الخامس من نص الاتفاق: التعاون في المجال الصناعي، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقويمها، تقريب التشريعات، التعاون في مجال الخدمات المالية، الزراعة والصيد البحري، النقل، تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، التعاون في مجال الجمارك والإحصاء، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلكين. فإذا أخذنا على سبيل المثال التعاون الصناعي فهو يأخذ عدة أشكال من بينها:

- تحفيز وتشجيع المؤسسات الإنتاجية التابعة للاتحاد الأوروبي أو الدول الشريكة على الدخول في شراكات مع بعضها البعض مع العمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون،
- تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين وهذا من خلال دخول الدول الشريكة إلى شبكات تابعة للمجموعة الأوروبية تعمل على تقريب الشركات مع بعضها البعض ومن أمثلة هذه الشبكات، شبكة *BC-NET (Business Cooperation Network)* التي تعد بمثابة قاعدة للبيانات الخاصة بالمؤسسات الراغبة في دخول في شراكات مع مؤسسات أخرى، مراكز الأعمال *(Centres des affaires)*، ....
- المساهمة في دعم وتمويل برامج تأهيل المؤسسات الصناعية *(Programmes de mise à niveau)* خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم الجهود الرامية إلى تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي...
- المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول الشريكة تعليما، وتدريبا، وتقانة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم هذه البرامج، وبالتالي إعطاء الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة.

عند تقييمنا لنتائج التعاون الاقتصادي الاوروجزائري نجده أنه لم يكن في مستوى تطلعات الطرف الجزائري. فعلى صعيد التعاون الاقتصادي الذي كان الغاية منه دعم مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر نرى بأن مساهمة الاتحاد في هذا الإطار بقيت هامشية خصوصا في المجالات التي سوف تتأثر أكثر بتطبيق الاتفاقية ومنها القطاع الصناعي الذي لم ستفد إلا 38 مليون أورو في إطار برنامج دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة الذي يغطى الفترة 1999-2008 وكذا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لم يستفد إلا من 57 مليون. ويظهر هذا من خلال تقييمنا لحجم التعاون المالي خلال الفترة 1995-2006 وهذا في إطار برنامج MEDA كما هو موضح في الجدول التالي.

**جدول رقم 5 : التعاون المالي الأورجزائري في إطار برنامج MEDA خلال الفترة 1995-2006**

| | | المبالغ المخصصة | | المبالغ المسددة بصفة فعلية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الجزائر | إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة | الجزائر | إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة |
| **MEDA -I -** | 1995 | 0 | 173 | 0 | 50 |
| | 1996 | 0 | 370 | 0 | 155 |
| | 1997 | 41 | 911 | 0 | 207,8 |
| | 1998 | 95 | 809 | 30 | 222,2 |
| | 1999 | 28 | 797 | 0,2 | 240,3 |
| **MEDA -II-** | 2000 | 30,2 | 568,7 | 0,4 | 317,9 |
| | 2001 | 60 | 603,3 | 5,5 | 317,8 |
| | 2002 | 50 | 611,6 | 11 | 454 |
| | 2003 | 41,6 | 614,7 | 15,8 | 497,7 |
| | 2004 | 51 | 697,6 | 42 | 801,1 |
| | 2005 | 40 | غير متوفر | 39,4 | غير متوفر |
| | 2006 (تقديرات) | 66 | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |
| **المجموع للفترة 1995-1999** | | 164 | 3057 | 30,2 | 874 |
| **المجموع للفترة 1995-2005** | | **437** | **6888** | **144** | **4043** |
| نسبة التسديد (الملتزم به/ المسدد) للفترة 1995-2005 | | | | **32,9%** | **58,7%** |
| نسبة التسديد (الملتزم به/ المسدد) للفترة1995-1999 | | | | **18,4%** | **29%** |

**المصدر :** من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في :

- Commission européenne (2006) *Algérie : document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010, Bruxelles, p19.*
- Commission Européenne(2001), *Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 2000*, Bruxelles, pp12-14.
- Statistiques de l'EuropeAid Co- opération Office. (disponible sur le site Internet de la Commission Européenne http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/ index_en.htm).

فمن خلال الجدول نلاحظ بأنه علاوة على ضعف نسبة التسديد الفعلية التي لم تتجاوز 32,9 % خلال الفترة 1995-2005، فالجزائر لم تستفد بصورة فعلية إلا من مبلغ144مليون أورو من أصل 437 مليون أورو كانت مخصصة لها وهو ما يعد مبلغا ضئيلا. مع التذكير بأن الجزائر قد ضيعت مبالغ مالية هامة في إطار برنامج ميدا MEDA I (الفترة 1995-1997) مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب وهذا لأسباب متعلقة بتوقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينيات بفعل الوضعية الأمنية، و الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل البرنامج، إضافة إلى الأسباب المرتبطة بآليات عمل البرنامج وثقل إجراءات تنفيذه. وبالتالي يتحتم عليها في المستقبل العمل خصوصا في إطار البرنامج الجديد IEVP على وضع وتقديم مشاريع مختلفة وفي قطاعات متنوعة مع تحديد إستراتيجية وسياسة دقيقة وواضحة لتنفيذها وتسييرها بغية الاستفادة أكثر من هذا النوع من التمويلات الممنوحة في إطار هذا البرنامج.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج MEDA أو برنامج IEVP بالرغم من أنه عامل خارجي مساعد لدعم و تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات إلا أن نجاح التنمية في الجزائر لا يتوقف على حجم التمويلات الأوروبية أو الخارجية بصفة عامة بقدر ما يتوقف على مدى نجاعة السياسات والتدابير المتخذة من قبلها قصد تهيئة اقتصادها وإنجاح انفتاحها على العالم الخارجي ، خصوصا و أن الوضعية المالية التي توجد فيها توصف

بالمريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة إذ بلغ احتياطي الصرف من العملة الصعبة خلال سنة 2003 ما مقداره 32,92 مليار دولار أمريكي ليرتفع سنة 2006 إلى77,78مليار دولار أمريكي[27] علاوة على بقية الإمكانيات و الثروات التي تتمتع بها مقارنة بالدول المتوسطية الشريكة الأخرى.

وكما قلنا سابقا فقد تبن الاتحاد الأوروبي آلية تمويلية جديدة عوضت برنامج MEDA هي الآلية الأوروبية للجوار الشراكة IEVP والتي سوف تغطى الفترة2007-2013، فهي تضم برامج التمويل المقدمة من قبل الاتحاد لصالح جيرانه [28]سواء الشركاء المتوسطيين في إطار برنامج MEDA أومن جهة الشرق (دول الاتحاد السوفيتي سابقا التي لم تنضم إلى الاتحاد وروسيا الاتحادية) وهذا في إطار برنامج TACIS الذي قدر إجمالي تمويله بـ 3,138 مليار أورو خلال الفترة2000-2006.

مع العلم بأن إجمالي تمويل برنامج IEVP هو 11,181 مليار أورو أكثر من ثلثي (2/3) هذا المبلغ موجه إلى دول المتوسطية الشريكة في حين سيتم تخصيص حوالي 12,4 مليار أورو على شكل قروض مقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار BEI خلال نفس الفترة (2007-2013). كما أن أغلبية التمويل سيوجه الى لدعم التعاون الثنائي والمقدر خلال الفترة 2007-2010 بـ 4,116 مليار أورو كان نصيب الجزائر والمغرب منه على سبيل المثال 220 مليون أورو و654 مليون أورو على الترتيب. في حين أن الباقي فهو موجه لدعم التعاون على المستوى الإقليمي والمقدر بـ 1,504 مليار أورو [29] من أصل 5,621 مليار أورو مبرمجة لهذه الفترة (2007-2010).

وعليه فالوضعية الهشة للصناعة الجزائرية وضعف قدرتها التنافسية تؤدي بنا للقول بأن دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يكون له آثار سلبية على القطاع والتي يم ذكر البعض منها وهي:

- تزايد العجز في الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والخاص بالمنتجات المصنعة، فإذا أخذنا الفترة 1990-2007أن الجزائر قد سجلت عجزا في ميزانها التجاري وهذا بالرغم من منتجاتها الصناعية كانت تخضع لتدابير حمائية من منافسة مثيلاتها الأوروبية (مثل الرسم الإضافي المؤقت DAP[30]،...)، ولكن مع الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية والتي ينتج عنها تفكك وزوال أساليب الحماية الاقتصادية بفعل التفكيك التعريفي والغير تعريفي وفتح الأسواق المحلية أمام السلع الأوروبية، فسوف يزداد حجم الواردات من هذه السلع باعتبارها أكثر تنافسية من السلع الصناعية الجزائرية التي يعرف الكثير منها صعوبات في تسويقها في الأسواق المحلية كما تعبر عنه الإحصائيات الخاصة بالمخزون من المنتجات الصناعية النهائية، حيث قدر إجمالي المخزونات للقطاع الصناعات التحويلية سنة 2004 بـ 35,6 مليار دج (ما يعادل 1,5شهر من رقم الأعمال المحقق خلال نفس السنة) و 35 مليار دج سنة 2003 ( شهر من رقم الأعمال لنفس السنة) و 31,8 مليار دج سنة 2002 (ما يعادل شهر من رقم الأعمال لنفس السنة) مما يؤثر بالطبع على المؤسسات الإنتاجية .
- تحرير المبادلات التجارية الصناعية بين الطرفين الجزائري والأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات الصناعية الجزائرية، وهذا من خلال اختفاء العديد من المؤسسات الغير قادرة على المنافسة في السوق. فهذا الانضمام يمكن أن تتسبب في التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه

المنافسة بعد فقدانها للحماية، وإغلاق وحدات إنتاجية، وإعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي.

- إن التخلي عن بعض النشاطات الصناعية الغير قادرة على المنافسة من جراء غلق وحل المؤسسات يؤدي بصورة منطقية إلى ارتفاع نسب البطالة الناتجة عن تحويل العمل أو التسريح أو اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية والتي هي مرتفعة أصلا في الجزائر.

**رابعا : الإجراءات المرافقة الخاصة بالصناعة: بين التأخر في تنفيذ برامج التأهيل ووضع إستراتيجية صناعية جديدة.**

إن نجاح الانضمام إلى منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أو على الأقل التقليل من حدة الآثار السلبية الناتجة عن هذه العملية على الاقتصاد الوطني عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص يتطلب توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات نذكر منها ضرورة تأهيل الاقتصاد ككل كما ونوعا و كذا العمل على تأهيل مؤسسات القطاع الصناعي علاوة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه على مستوى الاقتصاد الوطني، وهذا قصد اكتسابها التنافسية والكفاءة لتتمكن من منافسة المؤسسات الخارجية في فترة لا تتعدى اثنتي عشرة سنة[31].

علاوة على توظيف كل الوسائل والفرص التي تتيحوها الاتفاقية للوصول إلى الأهداف المرجوة وليس الاقتصار على النقد أو انتظار ما سيفعله الطرف الأوروبي لصالح الجزائر لأن هذا الأخير لا يفكر فيما يمكن القيام به لصالح الجزائر وإنما يفكر فقط في تحقيق مصالحه، حيث أن نفس المخاوف والتحفظات برزت في بادئ الأمر عند الدول التي أبرمت مثل هذا النوع من الاتفاقيات مع الاتحاد كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب لكن سرعان ما ساد التصور في هذه الدول بأن الضرورة تقتضى التكيف مع الوضع بواقعية.

ولكن يبقى التساؤل المطروح حاليا مرتبط بمدى التقدم في تنفيذ السياسات المرافقة للقطاع الصناعي وتقييم النتائج المتوصل إليها بعد مرور أكثر من سنتين على دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في انتظار الانضمام إلى منطقة التبادل الحر بعد مرور 9 سنوات من الآن، والتي تكون الإجابة عليه من خلال: تقييمنا لبرامج التأهيل المطبقة*(les programmes du mise à niveau)* حاليا مع قراءة أولية للإستراتيجية الصناعية الجديدة المقترحة سنة2007 من قبل وزارة المساهمات وترقية الاستثمارات وليس من قبل الوزارة المعنية بالقطاع.

**تقييم نتائج برامج التأهيل [32]**

يمكن تعريف التأهيل بأنه عبارة عن نظام تسييري يهتم و يعتمد على الموازنة و المقارنة بين إمكانات المؤسسة وقدراتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها في نفس القطاع الذي تنشط فيه أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في قطاعات أخرى، وهذا بتطبيق برنامج أو مسار للتأهيل الذي يأخذ طابع الاستمرارية *(processus continu)* ويتضمن جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تهيئة وتكييف المؤسسة ومحيطها مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي من خلال تحسين موقعها وكفاءة أدائها بحيث تصبح قادرة على مزاولة نشاطها بالشكل الذي يضمن لها تطورها ونموها دون الاعتماد على غيرها.[33]

فالجزائر منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي شرعت في تنفيذ مجموعة التدابير الرامية إلى تأهيل مؤسساتها سواء كان ذلك بصفة ذاتية أو بمساعدة أجنبية. ففي سنة 2000 قامت بتنفيذ برنامج نموذجي *(Programme intégré d'appui à la restructuration et à l'amélioration de la*

*compétitivité industrielle en Algérie)* يهدف إلى تدعيم إعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية لـ 8 مؤسسات كبرى و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والذي كان بمثابة برنامج استدلالي. ثم تلاها بعد ذلك تنفيذ برنامجين للتأهيل أحدهما خاصة بترقية التنافسية الصناعية تحت إشراف وزارة الصناعة في حين أن الثاني موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPMEفي إطار برنامج MEDA.

## 1-1- تقييم نتائج برنامج ترقية التنافسية الصناعية

انطلق هذا البرنامج سنة 2002 وقد خصص له غلاف مالي قدر في بداية عمله بـ 4 مليار دج مقدم في شكل منحة محصل عليها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم أضيف إليه مبلغ 1,651 مليار دج سنة 2004. وهذا بعد إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية FPCI بموجب قانون المالية بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل من قبل المؤسسات المستوفاة للشروط الاستفادة منه، وقد تم وضع هدف تأهيل 1000 مؤسسة خلال الفترة 2002-2012.[34] ويمكن تلخيص أهم النتائج التي حققها في القترة الممتدة من جانفي2002 إلى 31 أكتوبر سنة 2006 في الجدول التالي:

**الجدول رقم 6: حصيلة تنفيذ برنامج التأهيل تحت إشراف وزارة الصناعة خلال الفترة جانفي2002-31 أكتوبر 2006.**

| | | مؤسسة عمومية | مؤسسات خاصة | المجموع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| مرحلة التشخيص | الطلبات المستلمة | 231 | 170 | 401 | |
| | الطلبات المعالجة | 225 | 164 | 389 | |
| | الطلبات المقبولة | 150 | 133 | 283 | |
| | الطلبات المرفوضة | 75 | 31 | 106 | الرفض بسبب وضعيتها المالية الصعبة بالدرجة الأولى |
| مرحلة التأهيل | عدد مخططات التأهيل المعروضة للدراسة (dossiers soumis) | 89 | 54 | 143 | |
| | الملفات المعالجة | 89 | 53 | 142 | 138 مقبولة التمويل من طرف FPCI * ،3 مرفوضة و1 تم تأجيل معالجتها |
| | الملفات المقبولة | 85 | 52 | 137 | 117 شرعت في تنفيذ برنامج التأهيل و20 مؤسسة متوقفة في مرحلة التشخيص |
| **التقييم المالي لتنفيذ برنامج التأهيل لـ 117 مؤسسة مقبولة خلال الفترة 2002- نهاية أكتوبر 2006** | | | | | |
| إجمالي الاستثمارات المقررة (Total d'investissement prévus) | | 40 مليار دج موزعة على : 89 % للاستثمار المادية و 11 % للاستثمار الغير مادي | | | |
| إجمالي الاستثمارات مقبولة التمويل من طرف FPCI | | 15,8 مليار دج | | | |
| عدد التدابير المنفذة في إطار البرنامج (nombre d'actions retenues) | | 1864 عملية من بينها 1102 عملية غير مادية (actions immatérielles) | | | |
| اجمالي اليد العاملة للمؤسسات المقبولة | | 42602 عامل | | | |
| إجمالي المساعدات المالية المخصصة | | 2,69 مليار دج وهو ما يمثل 17 % من حجم الاستثمارت مقبولة التمويل من طرف صندوق تطوير التنافسية الصناعية | | | |

*: صندوق تطوير التنافسية الصناعية

**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة.

فمن خلال قرأتنا لمعطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن الأهداف السنوية مسطرة من قبل الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج (صندوق ترقية التنافسية، وزارة الصناعة) والمتمثلة في تأهيل 100 مؤسسة سنويا لم تتحقق على اعتبار أن النتائج المحققة تعد دون المستوى حيث لم يبلغ عدد المؤسسات التي شرعت في تنفيذ مخططات تأهيلها سوى 117 مؤسسة وهو رقم بعيد عن 400 مؤسسة التي كان من المفروض تأهيلها خلال الفترة المبينة في

الجدول. وأيضا إذا ما قارنها بنتائج تجارب بعض الدول المتوسطية الشريكة السباقة في تنفيذ برامج للتأهيل على غرار التجربة التونسية.

فنتائج برنامج تأهيل الصناعة في تونس الذي شرع في تنفيذه سنة 1996 حتى مارس2006 تبين أن عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج قدر بـ 3470 مؤسسة من أصل 3600 مؤسسة مستهدفة حوالي 94 % منها تشغل أكثر من 10 أشخاص في حين قدر عدد المؤسسات الخدماتية المرتبطة بالقطاع الصناعي حوالي 214 مؤسسة. اذ نجد حوالي 2262 قد بدأت في تنفيذ مخططات تأهليها بصورة فعلية قدر إجمالي استثماراتها بـ 3,412 مليار دينار تونسي 14 % منها استثمارات غير مادية حيث تم انجاز 72 % من هذه الاستثمارات، مع منح إعانات مالية لها مقدرة بحوالي 536 مليون دينار تونسي. [35]وهو ما كان له من تأثير ايجابي على القطاع الصناعي التونسي[36].

أما إذا عدنا إلى التجربة الجزائرية في مجال التأهيل فنجد أنه لم تتقدم سوى 401 مؤسسة للاستفادة من البرنامج أين تم معالجة ملفات 389 بقبول مؤسسة283. ويعود سبب عدم الإقبال الكبير للمؤسسات الصناعية العمومية على البرنامج إلى عدم استيفاء الشروط التي تسمح لها بالاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية نتيجة الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها كما قلنا سابقا معظم هذه المؤسسات وهو ما يعبر عنه رفض ملفات 106 مؤسسة من بينها 75 مؤسسة عمومية و 31 مؤسسة خاصة وهو ما يعادل 26 % من إجمالي المؤسسات المرشحة. إضافة إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة لبعض مسيري الشركات العمومية الذين يرون بعدم الجدوى من تنفيذ برامج تأهيل لمؤسساتهم باعتبار أن مؤسساتهم مطروحة للخوصصة من قبل السلطات العمومية. في حين يعود سبب عدم الإقبال من قبل مؤسسات القطاع الخاص من جهة إلى الشروط المطروحة من قبل البرنامج (شرط 20 عامل وأكثر) باعتبار أن معظمها هي عبارة عن شركات ذات طابع عائلي تمتاز بقلة عدد عمالها (أقل من 20 عامل) وظهور البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةEDPME الأكثر ملائمة لها من جهة أخرى.

فالملفات المقبولة عند مرحلة التشخيص *(phase Diagnostic)* وعددها كما قلنا لا يتجاوز 283 لا يعني أنها كلها انطلقت في تنفيذ برامج تأهليها، حيث نلاحظ فقط 143 مؤسسة عرضت مخططات التأهيل الخاصة بها حيث تم قبول 137 منها. وقد شرعت فقط 117 مؤسسة فقط في تنفيذ برامج تأهيلها بصورة فعلية خلال الفترة المذكورة سابقا في الوقت الذي توقفت فيه 20 مؤسسة عند مرحلة التشخيص ويعود سبب هذا حسب وزارة الصناعة إلى صعوبة وطول فترة الحصول على الموافقة البنكية في تمويل مخططات التأهيل نتيجة طول فترة دارسة الملفات وكذا تعامل المؤسسات المصرفية معها كتعاملها مع ملفات قروض الاستثمار باعتبار أنها تحتوي على عمليات استثمارية مادية تمول بواسطة القروض التي يتعين الحصول عليها تقديم ضمانات من قبل المؤسسات وهو ما لا يتوفر لدى العديد منها.[37]

### 1-2- تقييم نتائج البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME

هو عبارة عن برنامج تأهيل موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تشغل مابين 10 و250 عامل) الناشطة ضمن القطاع الصناعي الخاص. قدر علافه المالي بـ62,90 مليون أورو يساهم فيه الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج MEDA بـ 57 مليون أورو والسلطات الجزائرية (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية) بـ 3,4 مليون أورو أما باقي المبلغ المقدر بـ 2,5 مليون أورو فتساهم به المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج. وقدا بدأ العمل به في أكتوبر سنة 2002 والذي استمر حتى نهاية سنة 2007. مع

التذكير بأن تسيير البرنامج كان من قبل فريق مختلط من خبراء المفوضية الأوروبية والجزائر مع فتح خمس فروع جهوية (5antennes) في كل من: وهران، غرادية، سطيف، العاصمة، عنابة في ديسمبر سنة 2003. وقد كان الهدف منه هو العمل على تأهيل وتعزيز القدرة التنافسية لـ 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهذا ضمن ثلاث محاور رئيسية هي: – الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة — مساعدة الهيئات المالية المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– مساعدة الهيئات العامة والخاصة المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد كان ابرز ما حققه البرنامج هو شروع 445 مؤسسة في تنفيذ مخططات تأهيلها من أصل 685 مؤسسة قامت بإجراء تشخيص شامل لوضعيتها ، حيث توقف مسار تأهيل 61 مؤسسة في مرحلة إجراء التشخيص الشامل و 179 مؤسسة بعد أجرائها للتشخيص المسبق(*le pré diagnostic*). وقد قدر عدد العمليات التي تدخل ضمن هذا البرنامج خلال الفترة 2002 حتى نهاية جويلية 2007 بـ 1751 عملية *(action)*ضمن المحاور الثلاثة للبرنامج وهي موزعة كما هو مبين في الجدول رقم 7 على النحو التالي : المحور الأول 1737 عملية (78 %)، المحور الثاني 191 عملية(11 %)، المحور الثالث 187 عملية (10 %).

**الجدول رقم 7: حصيلة عمل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME خلال الفترة 2002–31جويلية 2007**

| العمليات حسب محاور البرنامج | عدد العمليات (nombre des actions) | نسبة مئوية (%) |
|---|---|---|
| **المحور الأول : الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ومنها : | 1373 | %78 |
| – عمليات التشخيص (actions du diagnostics) | 477 | |
| – عمليات التأهيل (actions du mise à niveau) بما فيها التكوين (250 عملية ) | 896 | |
| **المحور الثاني : مساعدة الهيئات المالية المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | 191 | %11 |
| **المحور الثالث : مساعدة الهيئات العامة والخاصة المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | 187 | %10 |
| اجمالي العمليات | 1751 | %100 |

**المصدر :** من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في :

- Ministère de la PME et de l'Artisanat (2007), *Programme d'Appui aux PME/PMI : des résultats et une expérience à transmettre,* Rapport final - Euro Développement PME , Décembre.

والملاحظ من خلال قراءة أرقام الجدول أنه يمكن القول فيما تعلق بالجانب الايجابي لهذا البرنامج أن فعاليته كانت أفضل من برنامج ترقية التنافسية الصناعية بسبب منهجية وآلية عمله، ولكن من زاوية أخرى لا يجب إغفال الجانب السلبي له وهو الفارق بين النتائج المحققة والتي تعد متواضعة مقارنة بالأهداف التي كانت مسطرة (تأهيل 3000 مؤسسة). علاوة على أن أكثر من 97 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يمسها البرنامج (تشغل عدد يقل عن20 شخص). وبالتالي حاولت السلطات تصحيح الوضعية بوضع برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *(programme national de mise à niveau)* تحت إشراف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليمس المؤسسات التي لم تشملها برامج التأهيل السابقة الذكر مع تخصيص غلاف مالي لهذا البرنامج مقدر بمليار دج سنويا ابتدأ من مارس 2004.

## 1–قراءة أولى للإستراتيجية الصناعية الجديدة

إن عملية صياغة إستراتيجية صناعية مستقبلية لبلد ما هي عملية في غاية التعقيد حيث تنطوي على كثير من الجوانب والقيود والترابطات القوية مع القطاعات الأخرى. وتصبح هذه السياسة أكثر تعقيدا بالنسبة لبلد مثل الجزائر وذلك نظرا إلى تاريخها الطويل في إتباع السياسات الحمائية لقطاعها الصناعي.

وبما أن الجزائر تحتاج فعلا إلى إستراتيجية صناعية جديدة هادفة إلى إعطاء دفع جديد للقطاع الذي لا يمكن الاستغناء عنه إذا كنا نريد تحقيق نمو مستدام، كما أن وجود صناعة قوية مهم جدا لتحقيق التوازنات المالية للجزائر، على المديين المتوسط والبعيد، وبالتالي فإن قرار السلطات باعتماد إستراتيجية صناعية جديدة يمثل حدثا مهما يستحق الوقوف عنده، خصوصا عند أبرز النقاط التي تضمنها المشروع التمهيدي الخاص بالإستراتيجية الصناعية التي سوف يتم تنفيذ مخطط العمل الخاص بهذه الإستراتيجية بصورة كلية في غضون سنة 2009 والذي يستغرق قرابة 15 سنة .

فالسلطات العمومية بطرحها لمشروع إستراتيجية صناعية خصصت لها جلسات أيام27،26و28 فيفري2007 مناقشتها من طرف كل المعنيين، أرادت تحديد منهجية عمل في المجال الصناعي يرجى منها إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الحالي وكذا توفير الجو لتطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا الميدان بغية. مع العلم بأن المناقشات تمحورت بالدرجة الأولى حول إشكاليتين رئيسيتين هما:

- ما هي الفروع القادرة على تطوير ميزة تنافسية؟ أي بمعنى آخر إشكالية تحديد الفروع الصناعية الواعدة الواجب دعمها وترقيتها نظرا لإمكانية اكتسابها لميزة وقدرة تنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، وكيف يتم توزيعها وتقسيمها جغرافيا على مستوى التراب الوطني بطريقة مثلى وهذا عن طريق إنشاء أقطاب صناعية جديدة وفقا لمعايير جديدة، مع إدخال تعديلات على التقسيم الحالي للمناطق الصناعية ). وقبل التطرق إلى أهم المحاور الأربعة الكبرى (axes) التي ترتكز عليها هذه الإستراتيجية، لابد من الإشارة إلى أبعادها الرئيسية وهي [38]:

- العمل على استعادة الأسواق الداخلية والتوجه نحو أسواق مناطق المؤسسات الوطنية الناشطة في مجال المنتجات التامة الصنع، ويعتمد هذا البعد على كل من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وكذا عمليات الخوصصة.

- رد الاعتبار وإعادة الانتشار المكاني لنسيج صناعات المنتجات الوسيطة (الصناعات الميكانيكية، الكهربائية والتعدينية) وهذا بغية الحفاظ على بعض المزايا المكتسبة خلال الفترات السابقة، مع العلم بأن تحقيق هذا البعد يعتمد على كل من الشراكة (قطاع خاص – قطاع عام، محلي –أجنبي، ...)، الاستثمار المحلي والأجنبي والخوصصة.

- تثمين واستغلال أنجع للغاز الطبيعي من خلال إنشاء مؤسسات وفروع إنتاجية متكاملة خاص به عبر كامل التراب الوطني وإعادة تأهيل الموجودة.

- توفير الظروف الملائمة التي تسمح للصناعات الجديدة (عالية التكنولوجيا بالدرجة الأولى) ذات القيمة المضافة العالية بالنمو والتطور وهذا بتدعيمها بمختلف الأشكال كتشجيع الشركات (عام/خاص، خاص/خاص...)، خلق مؤسسات ذات الرأسمال الخطر وخلق صناديق مالية متخصصة...

- إنشاء مناطق النشاط الصناعي المتكاملة أو المدمجة les zones d'activité industrielle intégrées -ZAII- وأقطاب تكنولوجية technopoles والتي سوف تساهم في بروز أقطاب التنافسية *(les pôle de compétitivité)*

كما قلنا سالفا، فهذه الإستراتيجية تتمحور حول أربع محاور رئيسية وهي:

- اختيار الفروع الصناعية الواعدة الواجب تدعيمها *( Choix des secteurs à promouvoir)*
- إعادة التوزيع القطاعي للصناعة. *(Déploiement sectoriel de l'industrie)*
- الانتشار المكاني (الجغرافي) للقطاع الصناعي عبر التراب الوطني. *( Déploiement spatial de l'industrie)*
- سياسات تطوير الصناعة. *( Politiques de développement industriel)*

## 2-1- اختيار الفروع الصناعية الواعدة الواجب تدعيمها مع إعادة التوزيع القطاعي لفروع الصناعة:

يعد تحديد الفروع الصناعية الواعدة وذات الأولوية الواجب تدعيمها أحد العناصر الرئيسية لهذه الإستراتيجية نظرا لكونها لا تستطيع أن تشمل جميع القطاعات، وإنما تعتزم الاعتماد فقط على قطاعات بعينها والقادرة على: تعزيز وظائف الإنتاج؛ المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي؛ والقدرة على التوغل في الأسواق الخارجية خصوصا الإقليمية منها (المنطقة الأورومنتوسطية).

وقصد اختيار هذه الفروع، تم الاعتماد على آلية تشخيص للهيكل الصناعي الوطني وهذا بدراسة 55 فرع صناعي وفق ثلاث مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى:** التعرف الأولي على الفروع الواعدة المحتملة والقادرة على المنافسة محليا ودوليا كما هو مبين في المخطط التالي:

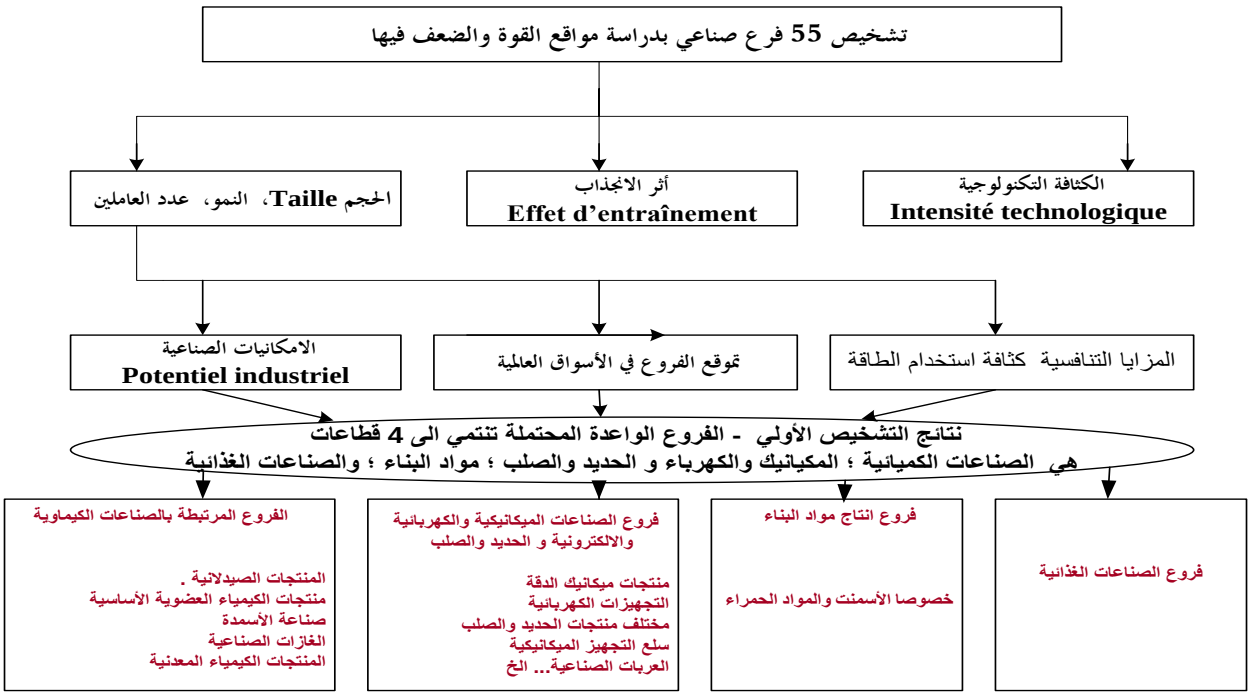


**المصدر** : من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في

*Ministère des participations et de la promotion des investissements (2007), La stratégie et les politique de relance et de développement industriel , les assises nationales 26-28 Février 2007, Alger,pp 39-41.*

- **المرحلة الثانية:** تحليل الوضعية الحالية والقدرات التنافسية للفروع التي تم التعرف عليها في المرحلة السابقة والمرشحة لتطويرها في إطار هذه الإستراتيجية، حيث تنتمي إلى أربع قطاعات رئيسية وهي: الصناعات الكيماوية والبتروكمياء، الصناعات الكهربائية والالكترونية والميكانيكية وصناعة الحديد والصلب ISMME ، صناعة مواد البناء و الصناعات الغذائية IAA.
- **المرحلة الثالثة:** اختيار الفروع الواجب ترقيتها مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الإستراتيجية والوضعية الحالية لهذه الفروع، مع العلم بأن الخطوات المقترحة في هذا الإطار على البرنامج الموجه للتطوير الصناعة تتضمن كما هو مبين في المخطط أدناه :

- تطوير الفروع المرتبطة بصناعات البتروكمياء والنسيج الكيمياوي، الاسمدة، الحديد والصلب وصناعة المعادن صناعة المعادن غير الحديدية ومواد البناء، وهو ما يعني أن النشاطات الإنتاجية لهذه الفروع تتمركز حول صناعات استخراج وتحويل المعادن والمواد الخام.
- ثم تطوير فروع الصناعات التالية: الكهرباء، الصيدلة، الصناعات الغذائية، والصناعات الميكانيكية. أي ترقية النشاطات الصناعية التي تساهم في تثمين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي، وترقية الصناعات التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحويل الصناعي
- العمل على تطوير صناعات جديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا وهي: صناعة السيارات، الصناعات والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وصناعات الطاقات المتجددة.

والمخطط التالي يبين ذلك:

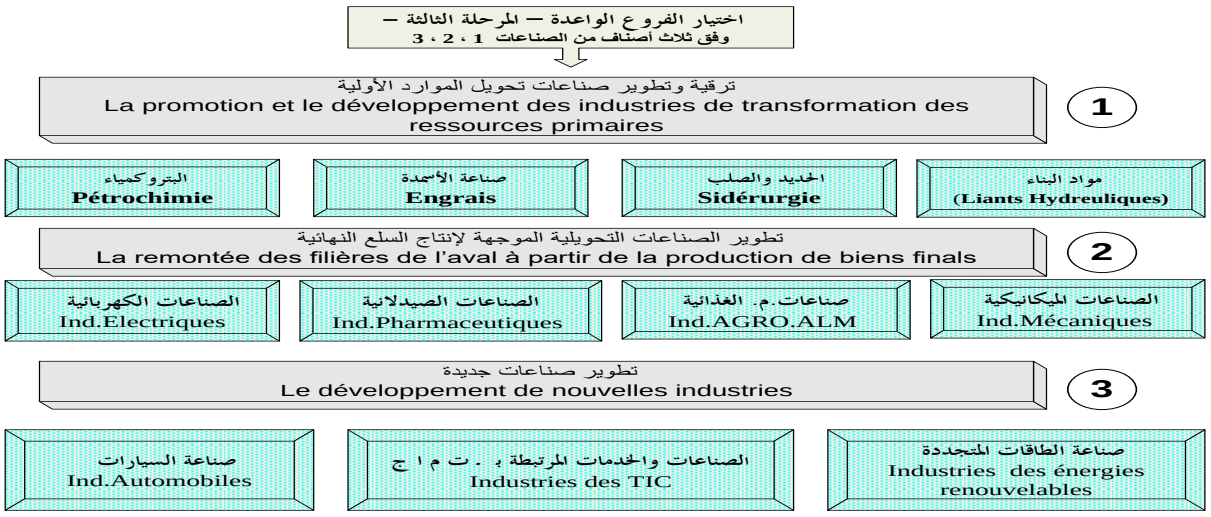


**المصدر :**

*Ministère des participations et de la promotion des investissements (2007), La stratégie et les politique de relance et de développement industriel, Op.Cit, p 44.*

## 2-2- الانتشار المكاني للقطاع الصناعي عبر التراب الوطني:

سيتم إدخال تعديلات على التقسيم الحالي للمناطق الصناعية في إطار الاستراتيجية المقدر عددها حسب وزارة الصناعة سنة 1999 بـ 72 منطقة صناعية و449 منطقة نشاط ننربع على 14818 هكتار و 7593 هكتار على التوالي[39]، وهذا بالاعتماد على رؤية مدمجة للتنمية الصناعية من خلال إنشاء مناطق النشاط الصناعي المندمجة أو المتكاملة *(les zones d'activité industrielle intégrées -ZAII-)* أو ما يصطلح عليها باسم العناقيد الصناعية *Grappes* أو *Clusters*، وهي عبارة عن مجموعات قطاعية مندمجة أي متكونة من مؤسسات وصناعات تتدعم فيما بينها بفضل التعاون التكنولوجي، علاقات الزبون-المورد وروابط قوية مع مختلف الهياكل الاقتصادية و الهيئات ذات الصلة بهذه المؤسسات.[40] فهذه المناطق إذن تعد بمثابة مناخ ملائم للأعمال والتنافسية بين مختلف المؤسسات وهذا من خلال :

- أثر التكامل أو التعاضد *(synergie)* بين المؤسسات والنشاطات الصناعية التي يمكن أن تكون متكاملة فيما بينها.
- الاستفادة المشتركة من مراكز البحث والتطوير المشجعة من جهة للابتكار داخل المؤسسات ومدها من جهة أخرى بالكفاءات واليد العاملة المؤهلة في الوقت المناسب.
- مساهمتها في تطوير –وبصفة سريعة- طبقة جديدة من أصحاب المقاولات (المؤسسات) *(entrepreneurs)* قادرة على تعبئة واستيعاب التكنولوجيات الجديدة والابتكار وكذا الاعتماد على البحث والتطوير.
- مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير الشراكات الإستراتيجية مع المؤسسات الكبرى في الدول المتقدمة.

مع العلم بأن عدة دول سواء كانت متقدمة أو حتى متخلفة قد تبنت هذا النمط خصوصا بغية تنمية قطاعها الصناعي أو قصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها أو تطوير قطاعات تكنولوجية جديدة مثل: منطقة *(Silicon Valley)* في الولايات المتحدة الأمريكية، مناطق *(Zones de Toulouse, Grenoble, Sophia-Antipolis)* في فرنسا، منطقة *(Bangalore)* في الهند، *(Port Klang Free Zone)* في ماليزيا و *(Aegan Free Zone à Izmir)* في تركيا... الخ

وقد تم ترشيح مجموعة من الولايات لاحتضان مثل هذه المناطق وهذا بأخذ بعين مجموعة من العوامل وهي:

- عدد المؤسسات المتمركزة في هذه الولايات.
- توفر البنيات والهياكل القاعدية الملائمة.
- توفر وقرب مؤسسات التعليم العالي (الجامعات، المعاهد، ...) ومختلف مخابر وهيئات البحث العلمي.
- نوفر الخدمات عامة نوعية.

وانطلاقا من المعايير السالفة الذكر، تم اختيار 13 ولاية من أصل 48 ولاية تستوفي الشروط وهي: الجزائر، عنابة، البليدة، قسنطينة، جيجل، وهران، ورقلة، سطيف، سيدي بلعباس، سكيكدة، تيزي وزو، بجاية، تلمسان. وهكذا تقرر مبدئيا انشاء ثلاثة أقسام من مناطق النشاط الصناعية المدمجة ZAII وهي: [41]

- أقطاب التنافسية (Pôles de compétitivité) أو مناطق متعددة النشاط (zones d'activités polyvalentes) وهذا في كل من: الجزائر، عنابة، البليدة، وهران-مستغانم، بومرداس-تيزي وزو، سطيف-برج بوعريرج، غرداية-حاسي رمل.

- أقطاب تكنولوجية (Technopoles) متخصصة موزعة على كل من: سيدي عبد الله (تكنولوجيا المعلومات والاتصال) وبجاية (صناعات الغذائية) وسيدي بلعباس (صناعة الإلكترونيك).
- مناطق متخصصة موجهة لصناعات معينة وهي مناطق: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

**الخاتمة:**

أن القطاع الإنتاجي في الجزائر لا يزال يعرف تدهور كبير كما تبينه معدلات النمو السلبية أو الضعيفة التي سجلتها قطاعات إنتاجية عديدة خلال السنوات الأخيرة والتي يأتي على رأسها القطاع الصناعي الذي يعد أكثر القطاعات تأثرا بدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ وبالتالي فلقد توصلنا من خلال البحث إلى انه في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني الذي يسجل العديد من النقائص التي من بينها : الارتباط الكبير بأسعار المحروقات وضعف القدرات الإنتاجية والتصديرية للقطاعات خارج المحروقات والوضعية الصعبة التي تعاني منها العديد من المؤسسات الاقتصادية ، تزايد نمو حجم الاقتصادي الموازي ، يضاف إليه التأخر والتباطؤ في تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية وعلى رأسها إصلاح النظام المصرفي وخوصصة مؤسسات القطاع العام ، علاوة على مناخ الأعمال الغير مشجع في نظر المستثمرين الأجانب أو المحليين بسبب العراقيل التي تحول من دون انجاز مشاريعهم كصعوبة التمويل ومشكل العقار وثقل الإجراءات الإدارية وهو يعبر عنه ضعف الاستثمارات المحققة سواء المحلية منها أو الأجنبية مقارنة بدول الجوار بالرغم من التحسن الملحوظ الذي طرا في السنوات الأخيرة مقارنة بالفترة السابقة ، كلها عوامل تؤدي بنا للقول بأن أثار دخول اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الوطني سوف تكون سلبية أكثر منها ايجابية وهذا على الأقل في المدى القصير و المتوسط .

ما فيما يخص تقييمنا لعواقب دخول اتفاقيات الشراكة حيز التطبيق وبالخصوص الانضمام إلى منطقة التبادل الحر فقد رأينا أن القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات الاقتصادية في الدول الشريكة تأثرا حيث سيؤدى إلى زيادة حدة المنافسة على مستوى الأسواق الداخلية للبلدان الشريكة بين السلع المحلية والسلع المستوردة مما سيرغم المؤسسات الصناعية في هذه الدول إلى خياران وهما إما عدم القدرة على المنافسة وبالتالي الاختفاء نهائيا من السوق أو ضرورة التكيف مع الواقع الجديد من خلال احترام المعايير الدولية في مجال السعر والجودة، والبحث عن سبل تقليص التكلفة الإنتاجية ولهذا شرعت عدة بلدان في تطبيق برامج وطنية لتأهيل مؤسساتها الصناعية كما هو الحال في الجزائر، مصر، تونس والمغرب.

لكن وبالنظر إلى الوضعية الصعبة التي يتواجد فيها القطاع الصناعي في كثير من الدول الشريكة فانخفاض أسعار المنتجات المستوردة المواكب لتفكيك الرسوم الجمركية سيؤدي بدون شك إلى تزايد الاستهلاك الخاص وإلى إغلاق لعديد من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة وبالتالي اختفاء جزء مهم من النسيج الصناعي لهذه الدول، خصوصا المؤسسات الصغيرة غير المصدرة، وبطبيعة الحال سيكون لهذا الاختفاء عواقب على التشغيل وسوق العمل، وتساهم في زيادة نسب البطالة التي هي أصلا مرتفعة.

كما أن زيادة الواردات من المنتجات المصنعة الأوروبية من شأنه تعميق العجز في الميزان التجاري للدول الشريكة الذي كما رأينا هو في صالح الطرف الأوروبي، علاوة على الخسائر المتعلقة بضياع المداخيل الجبائية مع تفكيك الرسوم الجمركية المتفق عليها والتي يتحتم على الدول الشريكة بالبحث عن بدائل لهذه الموارد.

فالقطاع الصناعي الذي قمنا بتحليل أثار المترتبة عليه جراء الدخول في منطقة التبادل الحر في آفاق 2017 وبحكم النتائج السلبية المحققة منذ عدة سنوات بفعل تواجد العديد من مؤسسات القطاع خصوصا العمومية منها في وضعية صعبة بسبب المشاكل التي تراكمت عليها لسنوات عدة والتي كانت منتجاتها تحظى بالحماية من منافسة المنتجات الأجنبية لعدة عقود تجد اليوم نفسها في مواجهة السلع المصنعة الأوروبية ذات القدرة التنافسية العالية وهو ما سنعكس سلبا عليها نظرا لكون وضعيتها لا تسمح لها بالمنافسة.

وعليه يتعين على الجزائر التحرك والقيام باتخاذ الإجراءات الكفيلة لإنجاح هذه الاتفاقية من خلال التحرك بصورة أكثر فعالية خوصا من خلال تنفيذ الإستراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني وتجنبيه للآثار السلبية المحتملة أو على الأقل التقليل منها ، وكذا توظيف كل الوسائل والفرص التي تتيحها الاتفاقية للوصول إلى الأهداف المتوخاة وليس الاقتصار على النقد أو انتظار ما سيفعله الطرف الأوروبي لصالح الجزائر لن هذا الأخير لا يفكر فيما يمكن القيام به لصالح الجزائر وإنما يفكر فقط في تحقيق مصالحه، حيث أن نفس المخاوف والتحفظات برزت في بادئ الأمر عند الدول التي أبرمت مثل هذا النوع من الاتفاقيات مع الاتحاد كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب لكن سرعان ما ساد التصور في هذه الدول بأن الضرورة تقتضى التكيف مع الوضع بواقعية.

## الهوامش والمراجع:

[1] : يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (غير معنية بالصناعة التقليدية) حسب إحصاءات الوزارة المعنية بالقطاع حتى نهاية السداسي الأول لسنة 2007 والمصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS): 244 284 مؤسسة خاصة وهو ما يمثل 71,60 % ،توفر 060 978 منصب عمل، أما عدد المؤسسات العمومية فقد قدر بـ 711 مؤسسة وهو ما يعادل 0,18 %. مع العلم بأن عدد المؤسسات في قطاع الصناعة التحويلية قدر بـ 53154 مؤسسة في حين أن 822مؤسسة تنشط في مجال الخدمات المرتبطة بالقطاع الصناعي وهو ما يمثل 18,70 % و 0,28 % على التوالي.

[2]: ONS (2006), *L'Activité Industrielle 1995-2004*, Collections Statistiques N° 129, Office National des Statistiques, Alger, p19.

[3]: BANQUE D'ALGERIE (2007), *Evolution Economique Et Monétaire en Algérie 2006*, tableau 4 du l'annexe, p161.

[4] : HADJ SEYD Mahrez (2002), *Développement industriel de l'Algérie : l'industrie, Pesanteurs et réformes*,

Communication au séminaire : Quelle Développement pour l'Algérie , organisé par le Forum des Chefs d'entreprises – FCE -, Alger le19 et 20 Janvier 2002 ,p 7.

[5] : انظر في هذا الصدد مقال عبد الرحمان مبتول في أسبوعية Liberté économie :

- Aberrahman Mebtoul, *La nouvelle stratégie industrielle, un document incohérent et irréaliste"* in Liberté économie, N°459, semaine du 19 à 25 Décembre2007.

[6] : BANQUE D'ALGERIE (2007), *Evolution Economique Et Monétaire en Algérie 2006*, tableau 1 du l'annexe, p159.

[7] : أنظر في هذا الصدد :

- ONS(2006), *L'Activité Industrielle 1995-2004*, Op.Cit, p23.

- **بن عنتر عبد الرحمان(2004)**، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية- حالة الصناعات التحويلية بالجزائر-، **أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الملحق رقم 4.**

[8] أنظر في هذا الصدد :

- HASSAM Fodil (2005), Chronique de l'Economie Algérienne : Vingt ans de réformes libérales , L'Economiste d'Algérie éditions, Alger,p p129-130.
- Ahemed MOKADDEM(2002), *Impact social de l'élargissement de la zone de libre échanges en Algérie : L'impact sur le Marché de l'emploi,* Revue du CENEAP : analyse et prospective, N°24 –2002, Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement, Alger, p21.

[9] : BANQUE D'ALGERIE (2007), Op.cit, tableau 4 du l'annexe, p161.

[10] : أنظر في هذا الصدد :

- SADI Nacer-Eddine ( 2005), *La Privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux*, Office des Publications Universitaires, Alger, p205.
- BENABDALLAH Youcef (2007), *L'économie algérienne entre réformes et ouverture :quelle priorité ?*, communication au Colloque international organisé par La Commission Economique pour l'Afrique des Nations-Unies (UNECA) et le GATE UMR 5824 du CNRS, Université Lumière Lyon 2, le 19-20 octobre 2007 ,Rabat, p16.

[11] : أنظر في هذا الصدد :

- CNES (2005), *Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2004,* Conseil Economique et Social , Alger, p74. (بالنسبة لسنوات 2003 و2003)
- CNES (2004), *Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2003,* Conseil Economique et Social , Alger, p25. (بالنسبة لسنوات 2002و2001)

[12] : بن عنتر عبد الرحمان(2007)، **نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية- حالة الصناعات التحويلية بالجزائر-**، مرجع سبق ذكره، ص ص 197-198.

[13] : هذا حسب إحصائيات مديرية التنميط والحماية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة Direction de la normalisation et de la protection industrielle حيث من بين 178 مؤسسة نجد 167 مؤسسة حصلت على شهادة ISO 9000، 6 مؤسسات ISO14000 في حين أن 6 مؤسسات هي بصدد إتمام إجراءات الحصول على معايير المطابقة من النوع ISO22000 (المعيار الدولي المتعلق بسلامة المنتجات الغذائية).

[14] : عبد الحميد زعباط (2004)، **دور الموارد البشرية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي09 و10 مارس.

[15] : INPED (2001), *Numéro Spécial : la mise à niveau des entreprises*, revue Gestion & Entreprise, publication trimestrielle de l'INPED, N°16-17 Juillet - Octobre 2001, Institut National de la productivité et du développement industriel -INPED- Boumerdès, p42.

[16] : محمد الأطرش(2001)، **التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوورمتوسطية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد272،أكتوبر، السنة 24، ص90.

[17] : بوشنافة الصادق (2007) ،**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة التجارة العالمية على قطاع صناعة الأدوية–حالة مجمع صيدال–**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 235.

[18] :فرهنك جلال(1991)، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000**، مركز دراسيات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص ص65-66.

[19] :هوشيار معروف(2005)، **دراسات في التنمية الاقتصادية : استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة لأولى، ص ص45-47

[20] : CNIS (2007), *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie : année 2007,* Centre National de l'Informatique et des Statistiques -CNIS-, Alger, p2.

[21] : براق محمد وميموني سمير (2006)، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية**، مداخلة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي13و14 نوفمبر ص22.

[22] : Améziane FERGUENE (2006), *Coopération régionale et ouverture internationale : l'Algérie dans le partenariat Euro-Méditerranéen,* communication au colloque international Le Partenariat Euro-Méditerranéen : construction régionale Ou Dilution dans la mondialisation, *organisé par* GDR CNRS « EMMA » (Economie Méditerranée Monde Arabe) et Université Galatasaray, Istanbul, le 26 et 27 mai, p 7.

[23] : Pierre HENRYET et Bénédict DE SAINT-LAURENT(2007), *Les investissement directs étrangers dans la région MEDA en 2006*, Notes et documents N°23, Réseau Euro-Méditerranéen des agences de promotion des investissements-ANIMA-,p9

[24] : ضمت العينة 562 مؤسسة عامة وخاصة على مستوى 9 ولايات و 54 مستثمر أجنبي من فرنسا واسبانيا وايطاليا.

[25] :CNES (2005), *Le Secteur informel : Illusion et Réalités* , Conseil National Economique et Social, Alger, p21.

[26] : يمكن الحصول على تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2008 وقاعدة البيانات الخاصة بتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال والتي تضم 178 بلد على الموقع الإلكتروني: *http://www.doingbusiness.org*

[27] : BANQUE D'ALGERIE (2007), Op.cit, tableau 16 du l'annexe, p173.

[28] : وهم الشركاء المتوسطيين الحاليين (الجزائر، مصر، تونس ، المغرب، لبنان، إسرائيل، سوريا، ، الأردن، السلطة الفلسطينية،) إضافة إلى ليبيا، وجيران الاتحاد الشرقيين الذين لم ينضموا الاتحاد الأوروبي وهم (روسيا، أرمينيا، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا).

[29] : تم توزيع إجمالي التمويل المخصص لدعم التعاون الإقليمي في إطار برنامج IEVP و المقدر بـ 1,504 مليار أورو على النحو التالي :

- *Programmes plurinationaux 827,6 millions d'euros* (programmes interrégional 260,8 millions d'euros, programme régional –Sud 243,3 millions d'euros, programme régional – Est 223,5 millions d'euros).
- *Programmes de coopération transfrontalière 277,1 millions d'euros.*
- *Facilité de gouvernance & Fonds d'investissement de voisinage 400 millions d'euros.*

[30] : شرع في العمل بالرسم الإضافي المؤقت *(droit additionnel provisoire -DAP)* في سنة2001 والدي انتهى العمل به سنة 2006 وهذا بغية حماية المنتجات الصناعية و كانت نسبته مقدرة بـ60% والتي تتناقص بـ12% سنويا.

[31] : بلقاسم زايري(2005)، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ماب ين الاتحاد الأوروبي والجزائر**، مجلة اقتصاديا شمال إفريقيا، مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،العدد رقم3، ديسمبر، ص47.

[32] : سنقتصر في بحثنا هذا فقط على تقييم نتائج تنفيذ برامج التأهيل المنفذة حاليا من دون التطرق لآليات عمل كل واحد منهما والتي يمكن الاطلاع عليها على موقعي الوزارتين المعنيتين بهذه البرامج وهما :

- وزارة الصناعة :
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: *http:// www.pmeartpmeart-dz.org*

[33] : MARNIESSE Sarah et FILIPIAK Ewa (2005), *Les programmes de mise à niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, Sénégal*, Agence française du développement- AFD-, Paris, pp15-16.

[34] : بقة الشريف والعايب عبد الرحمان(2006)، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي13و14 نوفمبر،ص14.

[35] : Ministère de l'Industrie (2006), *Le Bulletin de la mise à niveau*, bulletin d'information de la mise à niveau en Tunisie, N°13, Mai, Tunis, pp19-23.

[36] : يظهر الأثر الايجابي لتنفيذ برنامج التأهيل على المؤسسات الصناعية التونسية من خلال عديد المؤشرات نذكر منها :

- ارتفاع الصادرات الصناعية التونسية من 3 مليار دينار تونسي سنة 1995 (قبل تنفيذ البرنامج) إلى 11 مليار دينار تونسي سنة 2005 مع تسطير هدف مضاعفة الرقم إلى 20 مليار دينار تونسي في آفاق 2011.
- ارتفاع حجم الاستثمارات اللامادية من 20 مليون دينار تونسي خلال الفترة 1985-1995 الى 200 مليون دينار تونسي خلال العشرية 1995-2005 أي بمقدار10 أضعاف.
- تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي ليتجاوز 327 مليون دينار تونسي سنة 2005 بعدما كان لا يتجاوز 24 مليون دينار تونسي سنة 1995.

[37] : KHELADI Mokhtar et MIMOUNE Lynda (2006), *Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes,* communication au colloque international Le Partenariat Euro-Méditerranéen : construction régionale Ou Dilution dans la mondialisation, *organisé par* GDR CNRS « EMMA » (Economie Méditerranée Monde Arabe) et Université Galatasaray, Istanbul, le 26 et 27 mai, p 12.

[38] : Ministère des participations et de la promotion des investissements (2007), *Stratégie et politiques de relance et de développement industrielle : Avant projet*, Alger, pp111-113.

[39] : CNES (2004), *La Configuration du Foncier en Algérie : Une contrainte au développement économique*, Conseil National Economique et Social , Alger, p59.

[40] : بلقاسم زايري (2005) ، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ماب ين الاتحاد الأوروبي والجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص59.

[41] : Ministère des participations et de la promotion des investissements (2007), *Stratégie et politiques de relance et de développement industrielle : Avant projet*,Op.Cit, p218.